التقويم المالي للدولة العثمانية

وأخطاء مَن تعاملوا به مِن الباحثين المعاصرين

أ. جمعة المهدي كشبور•

المستخلص:

أدت بعض الظروف التي مرّت بها الدولة العثمانية في أواخر عصرها إلى اتخاذها تقويماً شمسياً عُرِف باسم التقويم المالي العثماني ؛ أرّخت به أحداثها ووثــّقت به معاملاتها المالية والإدارية طوال الفترة الممتدة ما بين عامي 1790 ــ1926 م، أما اليوم فإن هذا التقويم قد أصبح من الماضي ولم يعد هناك مَن يتعامل به ، وفي هذا البحث حاولنا ــ بقدر ما زودتنا به المصادر والمراجع من معلومات ــ التعريف بالتقويم المالي العثماني وتاريخه ، مع التركيز على الجوانب العملية التي تجعل الباحث المعاصر قادراً على تمييزه من بين التقاويم الأخرى و خلص البحث إلي توضيح الطريقة التي يمكن إتباعها عند تحويل تواريخه إلى التقويمين الأكثر شهرةً واستخداماً (الميلادي والهجري (، مع التنبيه إلى بعض أخطاء مَن تعاملوا بالتقويم المالي العثماني من الباحثين المعاصرين وتصحيحها ، وختم البحث ببعض الملاحظات المهمة التي ينبغي الأخذ بها عند التعامل مع وثائق ونقوش عثمانية مؤرخة بالتقويم المالي.

الكلمات المفتاحية : التقاويم ، التقويم المالي ، التقويم الرومي ، السنة المالية ، تأريخ الوثائق العثمانية، تأريخ النقوش العثمانية

المقدمة:

حساب الأيام والشهور والسنين، وتحديد مواعيد الزراعة والرعي، ومعرفة الأعياد والمواسم الدينية والدنيوية؛ من القضايا المهمة التي شغلت بال الإنسان في معظم الحضارات، ودفعته إلى ابتكار تقاويم مختلفة، منها ما هو شمسي؛ مرتبط بحركة دوران الأرض حول الشمس، ومنها ما هو قمري؛ أساسه حركة القمر حول الأرض، ومنها ما يجمع بين هذا وذاك.

• عضو هيأة التدريس بقسم الآثار كلية الآداب جامعة بنغازي.

وفي هذا البحث نعرض لأحد هذه التقاويم القديمة، وهو التقويم المالي العثماني الشمسي، الذي ابتدعه العثمانيون في أواخر عصرهم، وتعاملوا به جنباً إلى جنب مع التقويم الهجري القمري، حتى كان إلغاؤه في زمن مصطفى كمال أتاتورك.

أثناء تصفحي للوثائق العثمانية والنصوص الكتابية المسجلة على النقوش الأثرية العائدة لذات الفترة، لفت انتباهي أن هناك عدداً من الباحثين المعاصرين يجهلون حقيقة هذا التقويم، وكثيراً ما يخطئون في تعاملهم مع تواريخه، أو يخلطون بينه وبين تقاويم أخرى ربما كانت أكثر منه شهرةً، الأمر الذي أشعرني بأهمية البحث فيه، والكتابة عنه، لاسيما وأن ما وقفت عليه مكتوباً عنه في المصادر والمراجع التي بين يديَّ يُعد يسيراً جداً.

غاية هذا البحث تحقيق هدفين أساسيين، أولهما التعريف بالتقويم المالي العثماني تعريفاً كاملاً ومفصّلاً، يجعل القارئ محيطاً بمعظم ما يتعلق به من معلومات؛ وذلك من خلال طرحنا لعدة تساؤلات من أهمها:

- متى اتخذ العثمانيون هذا التقويم؟
- ما الأسباب التي دفعتهم لاتخاذه؟
- ما طبيعة هذا التقويم ووحداته الأساسية؟
- ما الأسماء التي عُرِف بها في المصادر والمراجع؟
- في أي المجالات كان استخدامه؟
- كيف يمكن لنا حسابه، وتحويل تواريخه إلى التقويمين الميلادي والهجري؟
- ما عيوبه وسلبياته؟
- متى كان إلغاء التعامل به؟

أما الهدف الثاني لهذا البحث فهو الوقوف على بعض النماذج لأخطاء مَن تعاملوا بالتقويم المالي العثماني من الباحثين المعاصرين؛ وذلك من أجل معرفة طبيعة هذه الأخطاء، والتنبيه عليها، وتصحيحها؛ حتى لا تتكرر عند غيرهم.

وتُعد مقالة الدكتور محمّد صديق الجليلي (التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية)، المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي عام 1973م –أفضل ما كُتِبَ حول

الموضوع باللغة العربية؛ وذلك لِمَا حوته من معلومات مهمة، وما بذله كاتبها من جهد في سبيل توضيح كيفية حساب هذا التقويم، وتحويل تواريخه إلى الميلادي والهجري؛ إذ اشتملت المقالة على جداول من عدة صفحات أعدَّها بنفسه، تتضمن مقابلة بين بدايات السنين المالية العثمانية، والسنين الهجرية والميلادية، بالإضافة إلى ضربه لعدة أمثلة، وإجرائه لعمليات حسابية توضيحية، إلاَّ أن ما يؤخذ على المقالة أنها عبارة عن سرد مسترسل للمعلومات دون توثيق علمي منهجي، حيث خلت تماماً من أيّ إشارة لمصادر هذه المعلومات لا في المتن ولا في الهوامش.

ونظراً لقلّة ما نُشر حول هذا التقويم اضطررت للعودة إلى بعض المواقع الإلكترونية التي أمدّتني ببعض المقالات والأبحاث، نذكر منها ما كتبه مخلص محجوب الحاج حسن في صحيفة (دنيا الوطن) تحت عنوان: (التقويم المالي العثماني)، وما كتبه تقولا زيادة في صحيفة (الحياة الدولية) بعنوان: (السنة المالية في الدولة العثمانية)، وغيرها من المقالات والأبحاث التي تضمنتها قائمة المصادر والمراجع.

المسلمون وتقويمهم الهجري:

لا خلاف بين الكتاب في أن اتخاذ الدولة الإسلامية لتقويم خاص بها، تؤرخ به أحداثها، وتوثّق به مراسلاتها –قد وقع في زمن خلافة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ في السنة السابعة عشر للهجرة النبوية، وإن تعددت عندهم الروايات والأقوال في السبب الذي دفعه إلى ذلك[1]، ومن بين أكثر الروايات شيوعاً ما نُسب إلى الصحابي أبي موسى الأشعري والي

1– يمكن متابعة ذلك في أكثر من مصدر ومرجع، نذكر منها:

ــ أبو الريحان محمّد بن أحمد البيروني: الآثار الباقية عن القرون الخالية، تحقيق: إدوارد شاو، ليبزج، 1923م، ص3.

ــ السيد عبد العزيز سالم: مناهج البحث في التاريخ الإسلامي والآثار الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008م، ص20 – 23.

ــــــ عبد العزيز الدوري: في نشأة علم التاريخ عند العرب، بيروت، 1960م، ص19.

ــ محمّد بن عبد الرحمن السخاوي: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، نشره: فرائز روزنتال ضمن كتاب (علم التاريخ عند المسلمين)، ترجمة: صالح أحمد العلي، بغداد، 1963م، ص509.

البصرة الذي كتب إلى الخليفة عمر قائلاً: "إنه تأتينا من قِبَل أمير المؤمنين كتب ليس لها تاريخ، فلا ندري على أيها نعمل"[1]، فما كان من الخليفة عمر إلاَّ أن اجتمع بكبار الصحابة، وشاورهم في الأمر، وتبادل معهم وجهات النظر المختلفة حول الحدث التاريخي الذي يكون بداية التقويم الإسلامي، فانتهى بهم الرأي إلى اتخاذ هجرة الرسول ﷺ إلى يثرب أساساً لهذا التقويم الجديد، واختيار شهر المحرم؛ ليكون أول شهور السنة الهجرية[2].

والتقويم الهجري تقويم قمري، يعتمد على حساب حركة دوران القمر حول الأرض من الغرب إلى الشرق، التي تستغرق 29 يوماً و12 ساعةً و44 دقيقةً و2، 87 ثانية، وبذلك يكون طول السنة الهجرية المكوّنة من اثني عشر شهراً تقريباً 354 يوماً و8 ساعات و48 دقيقةً و34 ثانيةً، وهي أقصر من السنة الميلادية الشمسية البالغ عدد أيامها 365 يوماً وربع؛ إذ يُقدّر الفارق بينهما بـــ 10 أيام و21 ساعةً و12 ثانية فقط[3].

والتقويم الهجري هو التقويم المعتبر في الشريعة الإسلامية، والأكثر مناسبةً لضبط أداء الواجبات الدينية من صوم، وحج، وزكاة، وحساب العدد، والكفارات، وغيرها من الأمور التعبدية والحياتية[4]، كما أن حساب التقويم الهجري سهل جداً، فهو يقوم بالأساس على مشاهدة قرص القمر، وتتبع ظهوره واختفائه، وتغيّر منازله يوماً بيوم، وهو أمر برعت فيه الكثير من الشعوب القديمة، ومن بينها العرب؛ سواء أكانوا الشماليين أم الجنوبيين[5].

ويؤخذ على التقويم الهجري أن أحداثه ومواسمه غير ثابتة، بمعنى أنها لا تعود سنوياً في نفس التوقيت، فشهر رمضان –على سبيل المثال– متحرك يأتي في كل سنة متراجعاً عن موعده السابق تقريباً أحد عشر يوماً، وبالتالي فهو يتنقل بين فصول السنة الأربعة، وبالمثل

1– أبوبكر محمّد بن يحيى الصولي: أدب الكتاب، تعليق: محمّد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد، 1341هـ، ص179.

2– أبو الريحان محمّد بن أحمد البيروني: مصدر سابق، ص30.

3– سعد عجيل مبارك الدراجي: أساسيات الجغرافيا الطبيعية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006م، ص37، 41.

4– هناك العديد من النصوص الشرعية المتمثلة في آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأقوال لأهل العلم تؤكد ما ذكرناه، يمكن العودة إليها عند الشيخ عبد اللطيف القرني: استخدام التاريخ الميلادي، بحث منشور بموقع الدرر السنية. www. dorar. net/art/223

5– جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بغداد، ط2، 1993م، ج8، ص510.

موسم الحج وبقية الأعياد والمناسبات، بخلاف التقويم الميلادي الشمسي الذي تأتي مناسباته ومواسمه في مواعيدها السنوية المعتادة والثابتة.

كما يؤخذ على التقويم الهجري –وهو تقويم قمري– أنه لا يمكن الاعتماد عليه في ضبط مواعيد النشاطات الاقتصادية للدولة الإسلامية من زراعة وتجارة ورعي للحيوانات؛ وذلك لأن هذه النشاطات تتطلّب ممن يقوم بها معرفةً تامةً بالفصول الأربعة ومواقيتها، وعلماً بالظواهر الطبيعية التي تحدث خلالها، وجميعها ظواهر كونية ترتبط بالتقويم الشمسي لا القمري.

مما سبق يمكن القول إن الدولة الإسلامية منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ أصبحت تتعامل رسمياً بالتقويم الهجري القمري في جميع معاملاتها الدينية والدنيوية، واستمرّت متمسكةً به دون سواه من التقاويم في كل عصورها وفتراتها التاريخية، إلاَّ أن ذلك لا ينفي أن بعض فئات المجتمع من المزارعين والرعاة والتجار كانت لهم تقاويمهم غير الرسمية (شعبية) يمكن أن نصفها بأنها شمسية غير قمرية، تسهّل عليهم معرفة مواسم الأمطار والجفاف ومواقيت الزراعة والبذر والحصاد، بالإضافة إلى ضبط مواسم التنقلات الرعوية، وأوقات تسيير القوافل التجارية ووجهاتها.

الدولة العثمانية تستحدث تقويماً شمسياً:

الدولة العثمانية –كغيرها من الدول الإسلامية السابقة لها– اعتمدت في تعاملاتها الرسمية على التقويم الهجري القمري، وأثبتته في كافة وثائقها الخطية، وسجّلته على نقوشها وتحفها الأثرية المختلفة، والباحث في تاريخ الدولة العثمانية وآثارها يستطيع أن يدرك ذلك بكل سهولة ووضوح، غير أنها في أواخر عهودها ارتأت أن تستخدم إلى جانب التقويم الهجري القمري تقويماً آخر شمسيّاً.

يرجع استحداث الدولة العثمانية لتقويم شمسي إلى عام 1205هـ، الموافق لعام 1790م[1] زمن تولي السلطان سليم الثالث (1789 – 1807م / 1203 – 1222هـ)، والظاهر أن استخدامه في هذه المرحلة كان مقتصراً على المعاملات المالية فقط، وهو ما يفسّر تسميته

1– سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص135.

بالتقويم المالي أو السنة المالية. وبعد مضي خمسين عاماً وفي سنة 1255هـ الموافق 1839م ـ مستهل فترة حكم السلطان عبد المجيد الأول (1839 – 1861م/ 1255– 1277هـ) ـ صدرت التعليمات باستعمال التقويم الشمسي في كافة شؤون الدولة، مع عدم إلغاء التقويم الهجري القمري، بحيث أصبحت المكاتبات والمراسلات والسجلات الرسمية تذيّل بالتاريخين الهجري القمري والمالي الشمسي[1].

الدكتور محمّد الصديق الجليلي أرجع اتخاذ العثمانيين لهذا التقويم الشمسي إلى سببين هما:

السبب الأول: أن شهور السنة الهجرية القمرية متحركة وغير ثابتة، وبالتالي فهي غير صالحة لضبط مواعيد جباية الضرائب وسداد الرسوم، التي عادةً ما تكون مرتبطة بمواسم جني المحاصيل وفترات الحصاد، ومن المعروف أن النشاط الزراعي يقوم على حركة دوران الأرض حول الشمس، وحدوث فصول السنة الأربعة، ولذلك فالسنة الشمسية تبدو أكثر ملاءمةً لذلك من السنة القمرية[2].

السبب الثاني: أن السنة الهجرية القمرية أقصر من السنة الشمسية بحوالي أحد عشر يوماً، أي أن كل 33 سنة شمسية تقابل 34 سنة قمرية، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت الدولة العثمانية تدفع لموظفيها مرتبات 34 سنة كاملة في الوقت الذي تستوفي فيه واردات 33 سنة فقط، مما ألحق الضرر بمقدرات الدولة[3].

وإذا كان من الباحثين مَن رأى أن تعامل الدولة العثمانية بتقويمين مختلفين في إدارة أمورها المالية، أحدهما قمري يُستخدم في صرف النفقات المختلفة وفي مقدمتها الرواتب، والآخر شمسي استُخدِم في جباية الواردات التي من أهمها الضرائب الزراعية؛ يُعد من العوامل التي زادت من المصاعب والأزمات المالية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية[4]، فإنه يحقّ لنا اعتبار

1– مخلص محجوب الحاج حسن: التقويم المالي العثماني، صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، تاريخ النشر 20. 1. 2014م. www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/1/20

2– محمّد صديق الجليلي: التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد 23، 1973م، ص227.

3– المرجع نفسه والصفحة نفسها.

4– شوكت باموك: التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005م، ص261.

اتخاذها لتقويم مالي شمسي أحد الحلول والإجراءات التي اتبعتها الحكومة المركزية العثمانية؛ لمعالجة ما كانت تعانيه أوضاعها المالية من عدم استقرار، وما تواجهه من وقت لآخر من أزمات حادة. كما أنه يمكن النظر إلى تبني العثمانيين تقويماً شمسيّاً على أنه صورة من صور تقليد العثمانيين للنظم المالية والإدارية المتبعة في أوروبا آنذاك، في إطار ما عُرِف بحركات الإصلاح والتجديد، التي شهدتها الدولة العثمانية في عهودها الأخيرة والمعروفة بالتنظيمات.

التعريف بالتقويم المالي العثماني ووحداته:

التقويم المالي العثماني تقويم شمسي مرتبط بحركة دوران الأرض حول الشمس من الغرب إلى الشرق، التي تستغرق سنة كاملة تُقدّر بـــــ 365 يوماً و5 ساعات و48 دقيقة و45، 68 ثانية، ونظراً لوجود هذه الكسور التي تساوي في مجموعها ربعَ يومٍ في السنة تقريباً، فإن يوماً كاملاً يُضاف إليها كل أربع سنوات، بحيث يصبح عدد أيامها 366 يوماً، لذلك فإن التقويم المالي العثماني اعتمد نظام السنة البسيطة البالغ عدد أيامها 365 يوماً، يكون فيها شهر (شباط = فبراير) 28 يوماً، والسنة الكبيسة البالغ عدد أيامها 366 يوماً، يكون فيها شهر شباط 29 يوماً، حيث تأتي بعد كل ثلاثِ سنواتٍ بسيطةٍ سنةٌ كبيسةٌ واحدةٌ[1].

والسنة المالية العثمانية يمكن أن توصف بأنها سنة طبيعية، تتفق تقسيماتها مع فصول السنة الأربعة، أما شهورها فهي وضعية يبلغ عددها اثني عشر شهراً.

مما سبق يتضح أن التقويم المالي العثماني يشبه إلى حدٍّ كبير التقاويم الشمسية الأخرى الميلادية والسريانية والقبطية. . . إلخ، ولا يختلف عنها إلاَّ في بعض الجزئيات التي ستظهر لنا من خلال حديثنا عن وحدات هذا التقويم:

1) اليـوم:

1– سعيد عجيل مبارك الدراجي: مرجع سابق، ص37.

اليوم في التقويم المالي العثماني هو اليوم الشمسي، ومدته 24 ساعة، وهو الوقت الذي تقطعه الأرض في دورانها حول محورها، حيث تتعامد الشمس على خط طول معين مرتين متتاليتين[1].

في الوثائق والنقوش المدوَّنة باللغة العربية استعملت السنة المالية العثمانية نفس أسماء الأيام العربية المتعارف عليها، أما في الوثائق والنقوش المكتوبة باللغة العثمانية فقد استعملت فيها أسماء الأيام العثمانية، والجدول الآتي يوضح هذه الأسماء:

أيام الأسبوع بالعربية	أيام الأسبوع بالعثمانية
السبت	جمعة إيرتسي
الأحد	بازار
الاثنين	بازار إيرتسي
الثلاثاء	صالي
الأربعاء	جهار شنبة
الخميس	ينج شنبة
الجمعة	جمعـــــة

2) الشهر:

عدد شهور السنة المالية العثمانية اثني عشر شهراً، وهي شهور وضعية، منها ما هو 30 يوماً، ومنها ما هو 31 يوماً، بخلاف شهر شباط الذي يأتي 28 يوماً في السنة البسيطة، و29 يوماً في السنة الكبيسة.

وأطلق العثمانيون على شهور تقويمهم المالي الأسماء الآتية: مارت، نيسان، مايس، حزيران، تموز، أغسطس، أيلول، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول، كانون الثاني،

1- يحيى محمّد نبهان: معجم مصطلحات الجغرافيا الطبيعية والفلكية والسياسية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص294.

شباط[1]، وهذه الأسماء مأخوذة عن أسماء الشهور السريانية ذات الأصل الكلداني، التي لازالت تُستعمل في دول المشرق العربي (العراق، سوريا، الأردن، فلسطين، لبنان) مع استبدال ثلاثة من الشهور السريانية بأسماء من شهور السنة الرومية (البيزنطية) حيث استعمل العثمانيون (مارت) بدل (آذار) و(مايس) بدل (أيار) و(أغسطس) بدل (آب)[2]، وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول الآتي:

شهور السنة المالية العثمانية	شهور السنة السريانية	شهور السنة الرومية البيزنطية	عدد الأيام
كانون الثاني	كانون الثاني	يناير	31
شباط	شباط	فبراير	29 – 28
مارت	آذار	مارس	31
نيسان	نيسان	أبريل	30
مايس	أيار	مايو	31
حزيران	حزيران	يونيو	30
تموز	تموز	يوليو	31
أغسطس	آب	أغسطس	31
أيلول	أيلول	سبتمبر	30
تشرين الأول	تشرين الأول	أكتوبر	31
تشرين الثاني	تشرين الثاني	نوفمبر	30
كانون الأول	كانون الأول	ديسمبر	31

والمتتبع للوثائق والنقوش العثمانية يلاحظ أن الشهور في التقويم المالي العثماني تُكتب لفظاً، ويحدث في بعض الحالات أن تحلَّ الرموز الرقمية محل أسماء الشهور، علماً بأن الرموز الرقمية المستعملة في التقويم المالي العثماني هي نفسها الأرقام العثمانية المأخوذة من الأرقام العربية المشرقية ذات الأصل الهندي، التي يوضحها الشكل الآتي:

٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

1- أحمد صدقي الدجاني والحاج عبدالسلام أدهم: وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية (1881 ــ 1911م)، جامعة بنغازي، بنغازي، 1974م، ص10.

2- محمّد صديق الجليلي: مرجع سابق، ص228.

3) السنــة:

تبدأ السنة المالية العثمانية من تاريخ 1 مارت إلى آخر يوم في شهر شباط، وهو تقليد مأخوذ عن التقويم الروماني القديم (اليولياني)[1]، الذي يعتبر شهر آذار (مارس) أول شهور السنة الشمسية عندهم، بخلاف التقويم الروماني المعدَّل (الجريجوري)[2]، الذي أوله شهر كانون الثاني (يناير)، والسبب في ذلك أن شهر مارت أو مارس قريب من بداية موسم الحاصلات الزراعية[3] عماد الحياة الاقتصادية في العديد من الولايات العثمانية آنذاك، وبالتالي فإن هذا التوقيت كان هو الملائم لأوضاع السكان، والأكثر مناسبةً لتحصيل ما يُفرض عليهم من ضرائب وإتاوات ورسوم.

اتــّبع العثمانيون في تدوين سنتهم المالية نفس أرقام السنة الهجرية مع تجريدها من الرمز (هــ) الخاص بالتقويم الهجري[4]، ومعنى ذلك أن السنوات المالية العثمانية كانت تحسب من تاريخ حادثة الهجرة النبوية، وهي غالباً ما تكتب في الوثائق التاريخية والنقوش الأثرية رقماً لا لفظاً، وباستعمال الأرقام العثمانية المأخوذة عن الأرقام العربية المشرقية ذات الأصل الهندي مثل: ١٢٣٥، ١٢٦٠، ١٣١٨.

أسماؤه:

إن كتابة السنة المالية العثمانية على هذا النحو مجرّدة من أي لفظ أو رمز يدلّ عليها خلق لدى الباحثين إشكالية في كيفية التعرف عليها والتمييز بينها وبين السنة الهجرية، خاصة إذا ما أهمل ذكر أسماء الشهور التي تمثــّـل العلامة الفارقة بين التاريخين، وربما هذا ما جعل بعض المتعاملين بالتقويم المالي العثماني في فترات لاحقة يضيفون إلى أرقام السنة لفظة (مالي) أو (مالية) تمييزاً لها عن السنة الهجرية، ويرجع اختيار هذا اللفظ إلى أن الدولة العثمانية

1- التقويم اليولياني تقويم شمسي يُنسب إلى الإمبراطور الروماني يوليوس قيصر الذي تبناه عام 45ق. م. أحمد الرضوان: مقارنة بين التقويم الميلادي والهجري، بحث منشور بموقع:www.icoproject.org/pdf/ridwan2003.pdf

2- التقويم الجويجوري هو تصحيح للتقويم اليولياني، جرى في سنة 1582م في عهد بابا الفاتيكان غريغوري الثالث عشر. المرجع نفسه.

3 – مخلص محجوب الحاج حسن: مرجع سابق.

4- المرجع نفسه.

قصرت استعمالها للتقويم المالي في بدايته على المعاملات المالية فقط دون غيرها من المعاملات.

وهناك مَن فضّل إلحاق السنة المالية العثمانية بلفظ (رومي) أو مختصرها حرف (ر) ووصفها بالسنة الرومية؛ لقناعتهم بأن أصل هذا التقويم هو التقويم المتبع عند البيزنطيين. ومن المعروف أن المصادر العربية والإسلامية –وفي مقدمتها القرآن الكريم– درجت على إطلاق اسم الروم على الإمبراطورية البيزنطية، ولقب إمبراطور الروم على حاكم هذه الإمبراطورية[1]. كما وصفت السنة المالية العثمانية في بعض الوثائق باسم (السنة المارتية) نسبةً إلى شهر مارت (مارس) الذي يبدأ به العثمانيون سنتهم المالية[2].

استخداماته:

سبق أن أوضحنا أن استخدام التاريخ المالي العثماني بدأ عام 1790م، وكانت بدايته في الأمور المالية فقط، حيث يظهر مسجّلاً إلى جانب التاريخ الهجري في معظم قيود الدولة، سواء المتعلقة منها بالإيرادات أو المصروفات، واعتباراً من عام 1839م أصبحنا نجده مسجّلاً على جلِّ المراسلات والسندات المالية والإدارية، بدايةً من الأوامر السلطانية والقرارات التي يتخذها الصدور العظام والوزراء وكبار رجال الدولة، وصولاً إلى أبسط المستندات الصادرة من الدوائر الرسمية؛ مثل: قيود الطابو، وسجلات النفوس وما في حكمها.

فعلى سبيل المثال لو أننا نظرنا إلى السالنامة العثمانية[3] لوجدناها في البداية اعتمدت التاريخ الهجري أساساً لها في نشر الإحصاءات والبيانات الرسمية للدولة العثمانية وولاياتها المختلفة، ثم تحوّلت اعتباراً من العدد 65 الصادر سنة 1326هـ 1908م إلى استخدام التاريخ المالي[4]، وعلى نفس المنوال تحوّلت دور النشر والمطابع لاتخاذ التاريخ المالي العثماني منفرداً

1– محمّد سعيد عمران: معالم تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص12.

2– نقولا زيادة: السنة المالية في الدولة العثمانية، صحيفة الحياة، الإلكترونية، العدد 14862 تاريخ النشر 2003/12/3م، ص18. Alhayat. com/issue-archive/Hayat%20INT/2003. 12. 3

3– السالنامة: مصطلح مركب من كلمتين هما (سال) ويعني بالفارسية سنة و(نامة) ويعني رسالة أو كتاب، ويُقصد به الكتاب السنوي الذي يلخص أهم حوادث الدولة منذ عام 1847م حتى عام 1918م، ومنها نوع خاص بالولايات العربية مثل طرابلس الغرب سالنامة سي. سهيل صابان: مرجع سابق، ص131.

4– علي عفيفي علي غازي: السالنامات العثمانية، صحيفة الحياة الإلكترونية، بتاريخ الجمعة 9 تشرين الثاني، 2012م. www.

أو مصاحباً للتاريخ الهجري، تاريخاً لإصداراتها المتنوّعة من كتب وصحف ومجلات[1]. أما تلك الكتابات التذكارية المسجّلة على مختلف الآثار العائدة للعصر العثماني؛ مثل: لوحات التأسيس في العمائر المشيّدة في جميع الولايات العثمانية، وشواهد قبور الموتى، والتحف الفنية التي أنتجتها أيادي الفنانين العثمانيين؛ فقد ظلّت في معظم الأحيان محافظة على التقليد القديم المتمثّل في تأريخ نصوصها بالتقويم الهجري[2]؛ إذ لم يستخدم التقويم المالي العثماني إلاَّ في نماذج معدودة، ترجع إلى أواخر العصر العثماني، حملت التاريخ المالي جنباً إلى جنب مع التاريخ الهجري[3].

العملات المعدنية العثمانية بمختلف أنواعها حملت تاريخ ضربها بالتقويم الهجري، ولم يثبت استخدامها لأي تقويم آخر طوال العصر العثماني[4]، بخلاف العملات الورقية التي بدأ العثمانيون في تداولها في أواخر عصرهم، فقد وقفت على بعضها، وقد سجل عليها تاريخ إصدارها بالتقويم المالي فقط.

./Details/451334alhayat. com

1–على سبيل المثال لاحظ تواريخ صدور الصحف والمجلات العثمانية، ثروت فنون، معلومات، رسملي كتاب، تصوير أفكار وغيرها.

2– للتحقق من ذلك يمكن مراجعة:

ــ حسن محمّد نور عبد النور: دراسات في شواهد القبور الإسلامية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2016م.

ـــــــــــ ربيع حامد خليفة: الفنون الإسلامية في العصر العثماني، القاهرة، 2001م.

ـــــــــــ عبد الله عطية عبد الحافظ: الفنون الزخرفية في العصر العثماني، دار النيل، القاهرة، 2012م.

محمّد عبد العزيز مرزوق: الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، القاهرة، 1978م.

ــ محمود الصديق أبو حامد: نقوش كتابية في طرابلس من العهد العثماني، مجلة ليبيا القديمة، طرابلس، العددان (9 ــ 10)، 72 ــ 1973م، ص ص35 ــ 41.

3– من ذلك شاهد قبر متصرف بنغازي الحاج رشيد باشا الذي سنعرض له فيما بعد. عنه انظر: مسعود رمضان شقلوف وآخرين: موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا، مصلحة الآثار، طرابلس، 1980م، ج1، ص286، 287.

4– عن ذلك انظر:

ـــــــــــ أحمد السيد الصاوي: النقود المتداولة في مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001م.

ــ محمّد مصطفى الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب (1551–1911م)، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1991م.

طرق حسابه وتحويله:

التعامل بالتقويم المالي العثماني أُلغي منذ سنوات طويلة، ولذلك فهو بالنسبة لأبناء هذا القرن يُعدّ تقويماً مجهولاً، الأمر الذي يفرض على الباحث المعاصر الذي يتعامل مع وثائق ونقوش عثمانية تحمل تواريخ مالية أن يقوم بتحويلها إلى التاريخ الميلادي الشائع استعماله بيننا اليوم، وقد يحدث أن تخلو الوثيقة أو النقش من ذكر للتاريخ الهجري الذي عادةً ما يُذكر مصاحباً للتاريخ المالي، فيجد الباحث نفسه مضطراً أيضاً إلى تحويل التاريخ المالي إلى التاريخ الهجري.

الدكتور محمّد الصديق الجليلي وصف لنا طريقة لتحويل التواريخ المالية إلى الميلادية والهجرية، تعتمد بالدرجة الأولى على تحديد موقع اليوم الذي نبحث عن تاريخه من مجموع الـــــــ 365 يوماً، التي تمثّل أيام السنة، فيوم 3 حزيران –مثلاً– يمثّل اليوم 94 من أيام السنة المالية التي تبدأ بيوم 1 مارت، بعد ذلك يقوم الباحث بالتعرف على تاريخ اليوم الذي يقابل بداية السنة المالية في التقويمين الميلادي والهجري؛ اعتماداً على جداول أعدّها الجليلي بنفسه، ومن ثم السير بالحساب حتى الوصول إلى اليوم 94 من كل تقويم، والوقوف على تاريخه بدقّة، ولتوضيح ذلك ضرب لنا عدة أمثلة[1].

1– محمّد صديق الجليلي: مرجع سابق، ص237 ــ 239.

الواقع أنّ هذه الطريقة ليست صعبة، ولكن يعيبها أن حساباتها تعتمد على تلك الجداول التي قد لا تتوفر لدى الكثير من الباحثين، ولذلك أنصح باستخدام طريقة أخرى، تسهل من عمليات تحويل السنة المالية إلى السنة الميلادية، وتتلخص خطواتها في الآتي:

1) يضاف إلى حساب الأيام في التقويم المالي (12 يوماً) إذا ما كانت الواقعة التي تؤرخ لها الوثيقة تعود إلى سنة (1315 مالي / 1899 ميلادي) وما قبلها، ويضاف إلى حساب الأيام عدد (13 يوماً) إلى الواقعة التي تعود إلى سنة (1316 مالي / 1900 ميلادي) وما بعدها؛ وذلك لأن الفرق بين التقويم الميلادي القديم (اليولياني) والتقويم الميلادي المعدّل (الجريجوري) كان في ذلك الوقت 12 يوماً، ثم تحوّل في عام 1900م إلى 13 يوماً[1]، مع ملاحظة أن زيادة (12 أو 13) يوماً لحساب الأيام قد يخرج بالحدث من شهر ما إلى الشهر الذي يليه.

2) يضاف إلى حساب السنوات في التقويم المالي عدد (584 سنة) وهو الفارق بين السنة الميلادية 1840م والسنة الهجرية 1256هـ، وهي السنة التي أصبح فيها التقويم المالي العثماني معتمداً في كافة شؤون الدولة العثمانية[2].

مثال 1:		17 نيسان	1313 مالي
	+	12	0584
	=	29 أبريل	1897 ميلادي
مثال 2:		9 تموز	1316 مالي
	+	13	0584
	=	22 يوليو	1900 ميلادي
مثال 3:		27 أيلول	1320 مالي
	+	13	0584
	=	40 = 10 أكتوبر	1904 ميلادي

1– المرجع نفسه، ص236 ــ 238.

2– سهيل صابان: مرجع سابق، ص136.

3) بعد حصول الباحث على التاريخ الميلادي وفق الخطوتين السابقتين يصبح من السهل تحويله إلى التاريخ الهجري؛ وذلك إما باستخدام العمليات الحسابية التقليدية[1]، أو بالعودة إلى كتب المقابلة بين التقويمين الميلادي والهجري[2]، أو باستعمال المواقع والبرامج الإلكترونية الخاصة بالتحويل، وهي الأيسر والأسهل[3].

أما إذا كانت الوثيقة أو النقش مدوّنة بالتقويم الميلادي وأردنا تحويلها إلى التقويم المالي العثماني؛ فيتم اتباع نفس الخطوات السابقة، ولكن بطرح (12 أو 13) يوماً من خانة الأيام وطرح 584 سنة من خانة السنوات بدلاً من إضافتها[4].

مثال:

26 مارس		1902 مالي
13	–	0584
13 مارت	=	1318 مالي

عيوبه:

التقويم المالي العثماني لم يكن يخلو من السلبيات والعيوب التي أدّت بمضي السنوات إلى خلق حالة من الارتباك والتعقيد عند مستعمليه، انتهت به في آخر المطاف إلى الإلغاء نهائياً، نذكر منها:

1) عدم اقتصار استعمال هذا التقويم على الهدف الأساسي الذي وضع من أجله؛ وهو الشأن المالي فقط، إذ ثبت استعمال الدولة العثمانية له في سائر شؤونها، ولاسيما في العقود الأخيرة من عهدها[5].

1– لتحويل التاريخ الهجري إلى تاريخ ميلادي تجرى العملية الحسابية التالية: التاريخ الهجري × 0. 97 + 622 = التاريخ الميلادي، ولتحويل التاريخ الميلادي إلى تاريخ هجري تجرى العملية الحسابية التالية: التاريخ الميلادي – 622 ÷ 97.0 = التاريخ الهجري

2– من كتب المقابلة بين التواريخ:

ــ اللواء محمّد مختار باشا: كتاب التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الفرنكية والقبطية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.

3– نماذج من مواقع تحويل التواريخ الإلكترونية على المواقع: (www. ts3a. com) (www. al-eman. com) (www. ihijri. com)

4– سهيل صابان: مرجع سابق، ص136.

5– محمد صديق الجليلي: مرجع سابق، ص 229.

2) التقويم المالي العثماني خلط بين التقويمين الرومي الشمسي والهجري القمري[1]، حيث اقتبس حسابات الشهور والسنين من التقويم الرومي الشمسي، وأخذ أرقام السنوات من التقويم الهجري القمري، وهو خلط عجيب لا يستند إلى أي أساس علميّ.

3) حرص العثمانيون في البداية على أن تكون أرقام السنة المالية مماثلة لأرقام السنة الهجرية المقابلة لها، ولكن نتيجة لوجود فارق سنوي بين التقويم المالي –وهو تقويم شمسي– والتقويم الهجري –وهو تقويم قمري– يُقدّر بحوالي 11 يوماً، فإن أرقام السنوات بعد مضي 32 سنة أخذت في الاختلاف سنة كاملة، ثم أصبح الاختلاف يُعدّ بالسنين[2].

كان بإمكان الدولة العثمانية التغلّب على هذه العيوب كلّها، وتجاوز ما ذكرناه من سلبيات من خلال عملية بسيطة، يتم فيها استبدال أرقام السنين الهجرية القمرية المستعملة في التقويم المالي العثماني بأرقام لسنين هجرية شمسية، تنطلق حساباتها من سنة 622م، وهي السنة الشمسية التي وقعت فيها الهجرة النبوية الشريفة، إلاَّ أن الدولة العثمانية رأت أن تعالج الموضوع بطريقة أخرى مختلفة، زادت الأمر سوءاً، فاتجهت إلى حلّ آخر أطلقت عليه اسم (سوروش) وهو الزحف أو القفز بأرقام السنين المالية إلى الأمام مرّة كل 32 سنة تقريباً؛ لكي لا يكون هناك تفاوت بين التقويمين في عدد السنين[3]، فالعام الذي أتى بعد السنة المالية 1220 هو 1222 بدلاً من 1221، وبالمثل السنة المالية التي أتت بعد 1254 هي 1256 بدلاً من 1255.

وعملية الزحف (سوروش) كانت تجري بموجب أوامر تصدر من إستانبول إلى الولايات العثمانية، توضح عملية الزحف وتقنن استعمالها، ولكن اللافت للنظر أنها توقفت بعد سنة 1256 مالي، وأهملت الدولة العثمانية متابعتها، مما جعل فرق السنين بين التقويمين المالي والهجري في تزايد[4].

1– المرجع نفسه، ص228.

2– يمكن ملاحظة ذلك من الجداول التي نشرها محمّد الجليلي في الصفحات: 230 ــ 236.

3– المرجع نفسه، ص228.

4– المرجع نفسه، ص ص228 ــ 229.

إلغاء التعامل به:

على الرغم من هذه العيوب والسلبيات إلاَّ أن الدولة العثمانية استمرّت متمسكة باستخدام التقويم المالي العثماني في معظم معاملاتها، إلى حين انهيار الدولة بعد الحرب العالمية الأولى وقيام الجمهورية التركية، حيث أصدر مصطفى كمال أتاتورك عام 1925م أمراً يمنع الدوائر الحكومية استعمال التقويم الهجري، وبعد ذلك بعام أصدر أمراً آخر يمنع استعمال التقويم المالي العثماني واتباع التقويم الميلادي الشمسي المعروف عالمياً، مع استمرار استعمالهم لتقليد بداية السنة المالية التركية بشهر مارس (مارت) حتى عام 1981م، أما بعد هذا التاريخ فإن السنة المالية في الدولة التركية أصبحت مع بداية شهر يناير (كانون الثاني) كما هو في معظم دول العالم الحديث[1].

نماذج لأخطاء من تعامل به من الباحثين المعاصرين:

الواضح أن هناك عدداً ليس بالقليل من الباحثين المشتغلين بالوثائق والآثار العثمانية لا يعرفون شيئاً عن التقويم المالي العثماني وطريقة حسابه، ومنهم مَن يعرفه، ومع ذلك وقعوا في أخطاء أثناء تحويلهم له إلى التقويم الميلادي، وفي هذه الجزئية من البحث سأحاول عرض نماذج من أخطاء الباحثين في التعامل بالتقويم المالي العثماني، من باب الوقوف على حقيقة هذه الأخطاء، والتنبيه عليها، ومن ثم تصحيحها.

المثال الأول: يتعلق بكتاب صدر باللغة التركية عنوانه (أفريقيا صحراي كبيرنده سياحت) تأليف أمير لواء مشاة صادق المؤيد، نُشر في إستانبول عام 1314 مالي[2] (=1898 ميلادي)، اعتمد مؤلفه في تسجيل أحداث رحلته في الصحراء الكبرى على التقويم المالي العثماني، دون سواه من التقاويم الأخرى، بل إن مادة الكتاب رتبت أساساً وفقاً لتسلسل يومي لأحداث الرحلة، وهو منهج متبع في ذلك الوقت، وأسلوب شائع في العديد من كتب الرحلات.

1- علي الصغير: قصة الخدمة العسكرية في الجيش العثماني لجندي من يركا، موقع المدار الأول في الشمال، تاريخ النشر: 2014/8/8م. www. almadar. co. il/news-12N-49416. html .

2- صادق المؤيد: أفريقيا صحراي كبيرنده سياحت، عالم مطبعة سي، إستانبول، 1314مالية.

تُرجم الكتاب إلى اللغة العربية، ونُشر عام 1998م، ومترجمه الدكتور عبد الكريم أبو شويرب[1]؛ وهو باحث جاد متقن لعمله، له دراية واسعة باللغة التركية، وله العديد من الأعمال المترجمة عنها، ولا يساورنا الشك مطلقاً في معرفته بالتقويم المالي، وطريقة حسابه، وتحويله إلى التقويم الميلادي، فقد أثبت في أكثر من عمل له قدرته على ذلك، ونجاحه فيه[2].

أما خطؤه في ترجمته لكتاب (رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا) فيكمن في أنه بدلاً من أن يترك تواريخ الرحلة بالتقويم المالي العثماني على النحو الذي كانت عليه في أصل الكتاب، وزيادة في الإيضاح يضيف إليها ما يقابلها من التقويم الميلادي، وهو النهج العلمي السليم –نجده يعمد إلى أسماء الشهور المالية العثمانية، ويستبدلها باسم الشهور الميلادية المقابلة لها، حيث استبدل (أيلول) بسبتمبر، واستبدل (تشرين الأول) بأكتوبر، و(تشرين الثاني) بنوفمبر، ومن ثم أصبحت جميع التواريخ الواردة في النسخة العربية من الرحلة لا هي بالتواريخ المالية العثمانية الأصلية، ولاهي بالتواريخ الميلادية الصحيحة، فمن المعروف أن تحويل التاريخ المالي العثماني إلى التاريخ الميلادي لايقتصر على استبدال أسماء الأيام والشهور فقط، وإنما يتطلّب من الباحث إضافة (12 يوماً) إلى حساب الأيام، وإضافة (584 سنة) إلى حساب السنوات، وهو ما لم يفعله الدكتور أبو شويرب، فجاءت كل التواريخ الواردة عنده في ترجمته للكتاب منافية للواقع، فتكليف السلطان عبد الحميد الثاني لصادق مؤيد العظم بالسفر إلى واحة الكفرة يوم الثلاثاء 19 أيلول 1311 مالي، لا يقابل 19 سبتمبر كما ورد في الترجمة[3]، وإنما يقابل يوم الثلاثاء 1 أكتوبر، وبالمثل فإن تاريخ مقابلة المؤلف للسيد المهدي محمّد بن علي السنوسي –الهدف الرئيسي للرحلة– يوم الخميس 25 تشرين الأول 1311 مالي، لا يقابل يوم الخميس 25 أكتوبر كما هو مثبت في النسخة المعربة[4]، وإنما يقابل يوم الأربعاء 6 نوفمبر 1895 ميلادي، وعلى نفس المنوال فإن جميع التواريخ المدوّنة في ترجمة الكتاب غير دقيقة، مما أربك وسيربك الباحثين

1– صادق مؤيد العظم: رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، ترجمة: عبد الكريم أبو شويرب، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998م.

2– من ذلك كتابه (وثائق تاريخية حول الأوضاع الصحية في ليبيا 1835–1918م)، الجمعية الليبية لتاريخ العلوم الطبية، طرابلس، 2007م.

3– صادق مؤيد العظم: رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، مرجع سابق، ص28.

4– المرجع نفسه، ص109.

عند اعتمادهم على نسخة الكتاب المترجمة إلى العربية في توثيق بعض الأحداث المهمة، باعتباره مصدراً تاريخياً لا يرقى إليه الشك، وهو ما حاولنا تصحيحه من خلال الملحق الذي أرفقناه بهذا البحث، على أمل الاستفادة منه عند نشر الطبعة الثانية لهذه الترجمة.

المثال الثاني: يتعلّق بنقش أثري يعود لأواخر العصر العثماني، وهو عبارة عن شاهدين رخاميين لقبر الحاج رشيد باشا، الذي شغل منصب متصرف بنغازي لمرتين (82 – 1885م، و89 – 1893م)، وهذان الشاهدان كانا إلى وقت قريب منتصبين على قبره في ضريحه الواقع بمسجد عصمان ببنغازي، إلاَّ أن أيدي العابثين طالت القبر، ونُقِلَ الشاهدان إلى مخازن مراقبة آثار بنغازي[1].

ازدانت واجهة الشاهدين بالكتابات التركية العثمانية، التي ترثي الفقيد، وتعدد مآثره، وحمل شاهد القدمين تاريخ وفاة المتصرف رشيد باشا بالتقويم الهجري (الثلاثاء 4 شعبان 1310)، بينما حمل شاهد الرأس تاريخ الوفاة بالتقويم المالي العثماني (الثلاثاء 9 شباط 1308)[2].

1– جمعة المهدي كشبور: عذراً رشيد باشا، صحيفة آفاق أثرية، بنغازي، العددان 7، 8، 31 مارس 2012م، ص5.

2– مسعود رمضان شقلوف وآخرون: مرجع سابق، ج1، ص286، 287.

من الواضح أن جميع الباحثين الذين تناولوا نصوص كتابات الشاهدين في مؤلفاتهم وأبحاثهم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن التقويم المالي العثماني، وبالتالي تخبطوا في وصفهم له وأخطأوا في تعاملهم معه، فكانت النتائج التي توصلوا إليها هي الأخرى خاطئة، وفي حاجة إلى تصحيح.

فموسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا اعتبرت تاريخ 9 شباط 1308 هو تاريخ وفاة رشيد باشا بالتقويم السرياني[1]، وهذا خطأ، والأرجح أن من قادهم إليه هو اسم الشهر شباط المستعمل في التقويم السرياني، وفاتهم أنه أيضاً مستعمل في التقويم العبري، والتقويم المالي العثماني، وربما في غيرهما من التقاويم، وفاتهم –أيضاً– أن التقويم السرياني قديم جداً، وأن بداية استخدامه تعود لعام 312 ق. م[2]، ومن ثم فإن حساب السنين فيه يزيد عن الألفي سنة، الأمر الذي لا يقبل معه القول بأن سنة 1308 تاريخ وفاة رشيد باشا بالتقويم السرياني، والصحيح أنه تاريخ الوفاة بالتقويم المالي العثماني.

الدكتور محمّد الجهيني هو الآخر تعرّض لشاهد القبر ذاته في بحث له عن مسجد رشيد باشا بدرنة[3]، وقد وجد نفسه أمام تاريخين، الأول الثلاثاء 4 شعبان 1310، والآخر الثلاثاء 9 شباط 1308، وبدلاً من أن يتجه تفكيره إلى أن كلا التاريخين يؤرخان لحدث واحد وهو وفاة رشيد باشا ولكن باستخدام تقويمين مختلفين أولهما هجري كما هو واضح من اسم الشهر (شعبان) والثاني بتقويم مجهول بالنسبة له عليه أن يجد في معرفته أو الاعتراف بعدم قدرته على ذلك، نجده ينحو منحى آخر غريباً، حيث اعتبر كلا التاريخين بالتقويم الهجري، على الرغم من وجود اسم (شباط) في أحدهما، وفسّر وجود هذين التاريخين على كتابات الشاهد بأن تاريخ 1308 هو التاريخ الحقيقي لوفاة رشيد باشا، والتاريخ الثاني 1310 هو تاريخ تنفيذ شاهد القبر الذي وضعه حسب قوله شخص ما مقرّب من رشيد باشا بعد مضي عامين على وفاته، وبرّر تكرار ذكر اسم يوم الثلاثاء في كلا التاريخين على أنه مصادفة[4]، والواقع أنه لا صحة لكل ما ذكر، وما ذهب

1– المرجع نفسه، ص285.

2– محمّد قاسم خليل: التقويم الشامي السرياني أقدم تقويم في العالم، محاضرة أُلقيت ضمن برنامج محاضرات جمعية هواة الفلك السورية بتاريخ 2010/3/30م. www. saaa-sy. org/pdf/lec-2010-calander. pdf .

3– محمّد محمود الجهيني: مسجد رشيد باشا بدرنة: العمارة وأصول التخطيط، مجلة كلية الآداب (فرع سوهاج)، العدد 23، ج1، مارس 2000م، ص ص135 ــ 145.

4– المرجع نفسه، ص142.

إليه من تفسيرات تُعد مرفوضة، ولا يقبلها المنطق، بل إنها تتعارض مع الحقائق العلمية والثوابت التاريخية.

كتاب (القشلة العثمانية) للباحث فتحي الساحلي[1] اشتمل على نموذج رابع لأخطاء الباحثين في تعاملهم مع التقويم المالي العثماني، حيث تعامل مع شاهد قبر رشيد باشا نفسه، ولكن بطريقة أخرى لا تقلّ غرابة عن سابقاتها، وتنم عن عدم معرفة بهذا التقويم وأسراره. .

أول ما يُلاحظ على هذا الباحث أنه أسقط نهائياً تاريخ 4 شعبان 1310 من قراءته لنصوص كتابات شاهد القدمين، وهو التاريخ الهجري لوفاة رشيد باشا، ثم عمد إلى تاريخ 9 شباط 1308 بالتقويم المالي، وأضاف إليه لفظة (هجرية)؛ ليصبح عنده تاريخاً هجريّاً قطعيّاً[2]، ولا ندري إن كان ما قام به هو من باب السهو أم أنه كان متعمداً؟! ! ! والطريف أن الباحث نفسه هو أول من جنى ثمار عدم دقته وخلطه بين التقويمين، فعندما أراد الحصول على التاريخ الميلادي لوفاة رشيد باشا لم يتجه كما هو معتاد إلى التاريخ الهجري الصحيح (4 شعبان 1310) ويبحث عما يقابله بالتاريخ الميلادي باستعمال أحد المراجع أو المواقع الإلكترونية المختصة في ذلك، وإنما اتجه إلى تاريخ 9 شباط 1308 معتقداً أنه تاريخ هجري، وهو في حقيقته تاريخ مالي عثماني، وأجرى عليه عملية المقابلة، فكان من الطبيعي أن تأتي نتيجة حساباته لتاريخ وفاة رشيد باشا خاطئة (1890م)، ولا تتفق مع ما هو وارد في المصادر التاريخية (1893م)، بفارق ثلاث سنوات كاملة، الأمر الذي زاد من حيرة الباحث، وبدلاً من أن يراجع نفسه نجده يتمسك بالتاريخ الذي توصل إليه، ويرمي المصادر والمراجع التاريخية بالخطأ وعدم الدقة عند حديثها عن تواريخ الولاة، ويطالب الباحثين بضرورة تصحيحهم لها في دراساتهم المقبلة[3]، والصحيح أنه هو مَن وقع في الخطأ، وأوقع معه القارئ في ذلك.

في اعتقادي أن هذه النماذج الأربعة التي قدمناها كافية لتوضيح طبيعة أخطاء الباحثين المعاصرين في تعاملهم مع التواريخ المسجلة بالتقويم المالي العثماني، ولسنا في حاجة إلى

1- فتحي علي الساحلي: القشلة العثمانية في نهاية العهد العثماني الثاني وبداية الغزو الإيطالي للإيالة الليبية 1882 – 1927م، بنغازي، 2010م.

2- المرجع نفسه، ص ص113، 114.

3- المرجع نفسه، ص112، هامش 63.

إضافة المزيد منها، مع إقراري بأن هذه الأخطاء والمغالطات التي وجدت نفسي مضطراً لذكرها هي ما حفّزني للبحث في هذا التقويم والكتابة عنه.

الخاتمة:

بعد هذا السرد المطوّل للمعلومات، وعرض تلك الأمثلة التي ذكرناها، يمكن القول: إنّ البحث قدّم شرحاً وافياً ومفصلاً عن التقويم المالي العثماني، نأمل أن يؤتي ثماره، ويساهم في تعريف الباحثين الجدد بهذا التقويم، ويوضح لهم كيفية التعامل معه إذا ما صادفهم مدوّناً في وثيقة تاريخية أو نقش أثري عثماني، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الملاحظات الآتية:

1) أن التقارب الكبير بين أرقام السنوات في التقويمين العثماني والهجري لا يبرر الخلط بينهما، فلكل تقويم منهما طبيعته وخصوصيته وطريقة تحويله، وكثيراً ما أوقع هذا التقارب الباحثين في أخطاء فادحة.

2) ورود تاريخين مختلفين في وثيقة أو نقش عثماني لا يعني بالضرورة أنهما يؤرخان لحدثين منفصلين، فغالباً ما يكون هذان التاريخان يؤرخان لحدث واحد، ولكن باستخدام تقويمين مختلفين، أحدهما هجري، والآخر مالي عثماني، تلعب أسماء الشهور فيهما دوراً واضحاً في التعرّف عليهما.

3) عند ترجمة كتاب أو وثيقة باللغة العثمانية تتضمن تواريخ بالتقويم المالي العثماني ينبغي عدم استبدال أسماء الشهور العثمانية التي تبدو غير معروفة لدى الكثيرين بأسماء الشهور الميلادية الشائعة بيننا؛ لأن ذلك لا يُعد ترجمة وإنما هو خلط بين تقويمين مختلفين، وسيأتي بنتائج عكسية.

4) في حالة تحويل التواريخ من التقويم المالي العثماني إلى التقويم الميلادي لا يقتصر الأمر على التعامل مع حساب السنوات فقط، وإنما يجب على الباحث إضافة (12 أو 13) يوماً لحساب الأيام، ومراعاة تأثير ذلك على حساب الشهور، فقد تؤدي إضافة هذه الأيام إلى الانتقال بحدث وقع في شهر ما إلى الشهر الذي يليه.

قائمة المصادر و المراجـع

المصـــادر:

1) البيروني، أبو الريحان محمّد بن أحمد: الآثار الباقية عن القرون الخالية، تحقيق: إدوارد شاو، ليبزج، 1933م.

2) السخاوي، محمّد بن عبدالرحمن: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، نشره: فرائز روزنتال ضمن كتاب (علم التاريخ عند المسلمين)، ترجمة: صالح أحمد العلي، بغداد، 1963م.

3) الصولي، أبوبكر محمّد بن يحيى: آداب الكتاب، تعليق: محمّد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد، 1314هـ.

المراجـــع:

1) أبوحامد، محمود الصديق: نقوش كتابية في طرابلس من العهد العثماني، مجلة ليبيا القديمة، طرابلس، العددان 9 ــ 10، 72 ــ 1973م.

2) أبو شويرب، عبد الكريم: وثائق تاريخية حول الأوضاع الصحية في ليبيا (1835–1918م)، الجمعية الليبية لتاريخ العلوم الطبية، طرابلس، 2007م.

3) باموك، شوكت: التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005م.

4) الجليلي، محمّد صديق: التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد 23، 1973م.

5) الجهيني، محمّد محمود: مسجد رشيد باشا بدرنة: العمارة وأصول التخطيط، مجلة كلية الآداب (فرع سوهاج)، العدد 23، ج1، مارس 2000م.

6) خليفة، ربيع حامد: الفنون الإسلامية في العصر العثماني، القاهرة، 1978م.

7) الدراجي، سعد عجيل مبارك: أساسيات الجغرافيا الطبيعية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006م.

8) الدوري، عبد العزيز: في نشأة علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة: صالح أحمد العلي، بغداد، 1963م.

9) الساحلي، فتحي علي: القشلة العثمانية في نهاية العهد العثماني الثاني وبداية الغزو الإيطالي للإيالة الليبية 1882 ــ 1927م، بنغازي، 2010م.

10) سالم، السيد عبد العزيز: مناهج البحث في التاريخ الإسلامي والآثار الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008م.

11) الشركسي، محمّد مصطفى: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب (1551 ــ 1911م)، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1991م.

12) شقلوف، مسعود رمضان وآخرون: موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا، مصلحة الآثار، طرابلس، 1980م، الجزء الأول.

13) صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

14) الصاوي، أحمد السيد: النقود المتداولة في مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001م.

15) عبد الحافظ، عبد الله عطية: الفنون الزخرفية في العصر العثماني، دار النيل، القاهرة، 2012م.

16) عبد النور، حسن محمّد نور: دراسات في شواهد القبور الإسلامية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2016م.

17) العظم، صادق مؤيد: رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، ترجمة: عبد الكريم أبو شويرب، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998م.

18) علي، جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بغداد، ط2، 1993م، الجزء الثامن.

19) عمران، محمّد سعيد: معالم تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

20) كشبور، جمعة المهدي: عذراً رشيد باشا، صحيفة آفاق أثرية، بنغازي، العددان 7، 8، 31 مارس 2012م.

21) مختار باشا، محمّد: كتاب التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الفرنكية والقبطية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.

22) مرزوق، محمّد عبد العزيز: الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، القاهرة، 1978م.

23) المؤيد، صادق: أفريقيا صحراي كبيرنده سياحت، عالم مطبعة سي، إستانبول، 1314 مالية.

24) نبهان، يحيى محمّد: معجم مصطلحات الجغرافيا الطبيعية والفلكية والسياسية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.

المواقع الإلكترونية:

1) الحاج حسن، مخلص محجوب: التقويم المالي العثماني: www. pulpit. alwatanvoice. com/articles/2014/1/20. 318104. html.

2) خليل، محمّد قاسم: التقويم الشامي السرياني أقدم تقويم في العالم: www. saaa-sy. org/pdf/lec-2010-calander. pdf.

3) الرضوان، أحمد: مقارنة بين التقويم الميلادي والهجري: www. icoproject. org/pdf/ridwan-2003. pdf.

4) زيادة، نقولا: السنة المالية في الدولة العثمانية: Alhayat. com/issue-archive/Hayat%20INT/2003. 12. 3

5) صغير، علي: قصة الخدمة العسكرية في الجيش العثماني لجندي من بركا: www. almadar. co. il/news-12N-49416. html.

6) غازي، علي عفيفي علي: السالنامات العثمانية: www. alhayat. com/Details/451334.

7) القرني، عبد اللطيف: استخدام التاريخ الميلادي: www. dorar. net/art/223

ملحق بتواريخ رحلة الصادق المؤيد كما وردت في ترجمة د. أبو شويرب، والتصحيحات المقترحة من الباحث

التواريخ كما وردت في ترجمة أبو شويرب	رقم الصفحة	التصحيح المقترح من الباحث
الثلاثاء 19 سبتمبر	28	الثلاثاء 1 أكتوبر 1895م.
الأربعاء 20 سبتمبر	29	الأربعاء 2 أكتوبر 1895م.
السبت 23 سبتمبر	32	السبت 5 أكتوبر 1895م.
الإثنين 25 سبتمبر	33	الإثنين 7 أكتوبر 1895م.
السبت 30 سبتمبر	34، 45	السبت 12 أكتوبر 1895م.
الأحد 1 أكتوبر	47	الأحد 13 أكتوبر 1895م.
الإثنين 2 أكتوبر	48	الإثنين 14 أكتوبر 1895م.
الثلاثاء 3 أكتوبر	52	الثلاثاء 15 أكتوبر 1895م.
الأربعاء 4 أكتوبر	54	الأربعاء 16 أكتوبر 1895م.
الخميس 5 أكتوبر	57	الخميس 17 أكتوبر 1895م.
الجمعة 6 أكتوبر	60	الجمعة 18 أكتوبر 1895م.
السبت 7 أكتوبر	64	السبت 19 أكتوبر 1895م.
الأحد 8 أكتوبر	65	الأحد 20 أكتوبر 1895م.

الإثنين 9 أكتوبر	67	الإثنين 21 أكتوبر 1895م.
الثلاثاء 10 أكتوبر	69	الثلاثاء 22 أكتوبر 1895م.
الأربعاء 11 أكتوبر	76	الأربعاء 23 أكتوبر 1895م.
الخميس 12 أكتوبر	79	الخميس 24 أكتوبر 1895م.
الجمعة 13 أكتوبر	81	الجمعة 25 أكتوبر 1895م.
السبت 14 أكتوبر	87	السبت 26 أكتوبر 1895م.
الأحد 15 أكتوبر	90	الأحد 27 أكتوبر 1895م.
السبت 16 أكتوبر	94	الإثنين 28 أكتوبر 1895م.
الثلاثاء 17 أكتوبر	97	الثلاثاء 29 أكتوبر 1895م.
الأربعاء 18 أكتوبر	97	الأربعاء 30 أكتوبر 1895م.
الخميس 19 أكتوبر	98	الخميس 31 أكتوبر 1895م.
الجمعة 20 أكتوبر	98	الجمعة 1 نوفمبر 1895م.
السبت 21 أكتوبر	103	السبت 2 نوفمبر 1895م.
الأحد 22 أكتوبر	104	الأحد 3 نوفمبر 1895م.
السبت 23 أكتوبر	107	الإثنين 4 نوفمبر 1895م.
الثلاثاء 24 أكتوبر	108	الثلاثاء 5 نوفمبر 1895م.
الخميس 25 أكتوبر	109	الأربعاء 6 نوفمبر 1895م.
الخميس 26 أكتوبر	123	الخميس 7 نوفمبر 1895م.
الجمعة 27 أكتوبر	131	الجمعة 8 نوفمبر 1895م.
السبت 28 أكتوبر	131	السبت 9 نوفمبر 1895م.
الأحد 29 أكتوبر	132	الأحد 10 نوفمبر 1895م.
السبت 30 أكتوبر(*)	133	الإثنين 11 نوفمبر 1895م.
الثلاثاء 1 نوفمبر	133	الثلاثاء 12 نوفمبر 1895م.
الأربعاء 2 نوفمبر	134	الأربعاء 13 نوفمبر 1895م.
الخميس 3 نوفمبر	136	الخميس 14 نوفمبر 1895م.
الجمعة 4 نوفمبر	137	الجمعة 15 نوفمبر 1895م.
السبت 5 نوفمبر	137	السبت 16 نوفمبر 1895م.
الأحد 6 نوفمبر	139	الأحد 17 نوفمبر 1895م.
الإثنين 7 نوفمبر	139	الإثنين 18 نوفمبر 1895م.

الثلاثاء 8 نوفمبر	140	الثلاثاء 19 نوفمبر 1895م.
الأربعاء 9 نوفمبر	140	الأربعاء 20 نوفمبر 1895م.
الخميس 10 نوفمبر	140	الخميس 21 نوفمبر 1895م.
الجمعة 11 نوفمبر	140	الجمعة 22 نوفمبر 1895م.
السبت 12 نوفمبر	140	السبت 23 نوفمبر 1895م.
الأحد 13 نوفمبر	142	الأحد 24 نوفمبر 1895م.
الإثنين 14 نوفمبر	144	الإثنين 25 نوفمبر 1895م.
الثلاثاء 15 نوفمبر	145	الثلاثاء 26 نوفمبر 1895م.
الأربعاء 16 نوفمبر	147	الأربعاء 27 نوفمبر 1895م.

(*) يفترض أن شهر تشرين الأول = (أكتوبر) 31 يوماً إلاَّ أنه ورد في ترجمة الرحلة 30 يوماً فقط، مما سبّب خللاً في التسلسل، لا أعلم إن كان الخطأ من المؤلف نفسه أو من المترجم، وللتحقق من ذلك يُفضل مراجعة أصل الكتاب في لغته العثمانية وتصحيح الخطأ.